هل وثّق النحويّون الشاهد الشعريّ واطمئنّوا إلى صحّته قبل الاستشهاد به

أ.م.د. نعيم سلمان البدريّ
كليّة التربية / جامعة واسط

<u>هل وثّق النحويّون الشاهد الشعريّ واطمئنّوا إلى صحّته قبل الاستشهاد به:</u>

الشعر أكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الأدب، وهو ديوانهم، ولم يكن لهم قبل الإسلام علم أصحّ منه[1]، وقد حفلت كتب النحو بآلاف الشواهد الشعريّة، واهتمّ النحويون اهتماما بالغا بالشاهد الشعريّ، ويمكن أن يعدّ الشعر المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في شواهدهم من حيث الأهميّة ومن حيث النسبة. وقد كان للشعر سلطان قويّ على النحويّين، سواء في إثبات القاعدة النحويّة أم في تأييدها.

غير أنّ الشعر العربيّ لم يسلم من خطر الوضع والنحل والانتحال، يقول ابن سلّام ت٢٣١هـ:" وفي الشعر مصنوعٌ مُفْتَعَلٌ موضوع كثير لا خيرَ فيه، ولا حجّةَ في عربيّة، ولا أدبٌ يُسْتفادُ، ولا معنى يستخرج، .... وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء"[2].

وقد كان بعض الرواة يغيّرون على الشعراء بعضَ ما يروونه عنهم، روى أبو الفرج الأصفهانيّ ت٣٦٥هـ عن شيخ من هذيل في قصّة طويلة أنّه قال:" ودخلت على رواته [يعني : الفرزدق] فوجدتهم يعدّلون ما انحرف من شعره، فأخذت من شعره ما أردت .... ثمّ أتيت جريراً .... وجئت رواته وهم يقوّمون ما انحرف من شعره، وما فيه من السّناد، فأخذت منه ما أردت"[3].

وسيأتي أنّ بعض الرواة وبعض الشعراء كانوا يصنعون الشواهد ويخدعون بها العلماء أو يكذبونها عليهم، وسيأتي أيضا أنّ الشواهد التي لا يُعْرَفُ قائلوها كثيرة في كتب النحو ولا يكاد يخلو منها كتاب، وأنّ الأبيات كثيرا ما تروى على أوجه مختلفة، وربّما يكون الشاهد في بعض أوجه الرواية دون بعضها.

فهل عمد النحويون إلى توثيق الشاهد الشعريّ والاطمئنان إلى صحّته قبل الاستشهاد به؟. تقول الدكتورة خديجة الحديثيّ :" نجد النحاة ينظرون إلى الشعر بعين الريبة، ولا يعتمدون منه إلّا ما ثبت عندهم صحّة نسبته إلى قائله وفصاحة قائله ، وصدق راويه والوثوق فيه ، وخلوّه من الضرورات"[4]. وبعد تقسيم الشعراء المحتجّ بشعرهم إلى طبقات تقول الدكتورة الحديثيّ:" وكان البصريّون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين [تعني الجاهليين والمخضرمين] إجماعاً من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة [تعني : أمثال جرير والفرزدق]"[5].

فهل كان النحويون كما قالت الدكتورة الحديثيّ؟. ذلك ما سيحاول البحث أن يكشف عنه.

correct tell to the weakness of them. Some tellers had been make poetic evidences. The grammarian were neither analyze those evidences nor concrn to the tells differences. The research deals with many evidence problems

Grammarians and Poetry

This research deals with the grammarian attitude to the poetic evidence, its usage, its multiple tells, making poetic evidences and the anonymous poetic evidences. The paper searches many evidences in the linguistics, history and literature boos to clarify the

<u>الشواهد التي لا يُعْرَف قائلوها</u> :

وهي كثيرة في كتب النحو، ولا يكاد يخلو منها كتاب، وقد وقع منها في كتاب سيبويه ما يزيد على خمسين ومائة شاهد[6]، وهذه الأبيات تمثّل نسبة تزيد على الثمن من أبيات الكتاب، وهي نسبة غير قليلة في كتاب يعدّ أهمّ مراجع النحو العربيّ، وهذه النسبة تزيد في كتب النحويين المتأخّرين لتصل إلى ٢٨% في مغني اللبيب ، و ٣١% في شواهد أوضح المسالك لابن هشام ت٧٦١هـ، و ٣٢% في شرح ابن عقيل ت٧٦٩هـ، و ٣٦% في شرح التسهيل لابن مالك ت٦٧١هـ . كما أحصيتها ..

وقد كان طائفة من علماء العربيّة يرفضون الاحتجاج بالشعر إذا لم يُعْرَفْ قائله، فرفض الزجّاج ت٣١١هـ فيما نقله عنه الأزهريّ ت٣٧٠هـ، والنحّاس ت٣٣٨هـ، والأنباريّ ت٥٧٧هـ، والعكبريّ ت٦١٦هـ الاحتجاج بالشعر إذا لم يعرف قائله[7]، وسنكتفي هنا بثلاثة شواهد:

١. قال الفرّاء ت٢٠٧هـ:" أنشدني بعضهم:

يَحدْنَ بِنا عَنْ كُلِّ حَيٍّ كَأَنَّنا
أَخاريسُ عَيّوا بالسَّلامِ وَبِالنَّسْبِ

وقد اجتمعت العرب على إدغام التحيّة والتحيّات بحركة الياء الأخيرة فيها؛ كما استحبّوا إدغام (عَيّ) و(حَيّ) بالحركة اللازمة فيها، وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في يَحْيا ويَعْيا؛ وهو أقل من الإدغام في (حَيّ)؛ لأن يَحْيا يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة"[8].

وقال الأزهريّ معقبّا:" وأنكر البصريّون الإدغام في مثل هذا الموضع، ولم يعبأ الزجّاج بالبيت الذي احتجّ به الفرّاء، وقال: لا يُعرَفُ قائلُهُ"[9].

٢. وقال المبرّد ت٢٨٥هـ في إضمار لام الجزم:" النحويّون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطرّ ويستشهدون على ذلك .... وقول آخر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ
إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء .... وأمّا هذا البيت الأخير، فليس بمعروف على إنّه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك"[10].

٣. وقال النحّاس ت٣٣٨هـ فيما نقله عنه البغداديّ ت١٠٩٣هـ": أجاز الكوفيّون إظهارَ (أنْ) بعد (كي) واستشهدوا بقول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيما أنْ تَطيرَ بِقِربَتي
فتَتْرُكَها شَنًّا ببَيْداءَ بَلْقَعِ

والجواب أنّ هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر"[11].

وقال السيوطيّ ت٩١١هـ بعد أن نقل آراء العلماء في رفض الاحتجاج بالشعر الذي لم يعرف قائله، وذكر رأيا لابن هشام في ذلك:" ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه؛ فإنّ فيه ألفَ بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين"[12].

وقد حاول البغداديّ ت١٠٩٣هـ أن يحلّ هذا المشكل فذهب إلى أنّ "الشاهد المجهول قائله وتتمّته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِلَ، وإلّا فلا؛ ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحّ الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أنّ فيها أبياتاً عديدة جُهِلَ قائلوها، وما عِيب بها"[13].

وقال بعد أن نقل رأي ابن هشام في رفض الاحتجاج بشعر جُهِلَ قائله:" الشاهد الذي جُهِلَ قائله إن أنشده ثقة كسيبويه، وابن السرّاج والمبرّد ونحوهم، فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضرّ جهلُ قائله؛ فإن الثقة لو لم

يعلم أنّه من شعر مَنْ يصحّ الاستدلال بكلامه لما أنشده"[14].

وتابع بعضُ المحدثين البغداديَّ فيما ذهب إليه[15]، غير أنّ ما ذهب إليه البغداديّ والسيوطيّ قبله لا يعدو أن يكون ضربا من التنظير الذي لا يؤيده واقعُ كتبِ النحو التي حفلت بعدد كبير من الشواهد التي لا يعرف قائلوها، وإذا كان بعض النحويين كسيبويه وابن السرّاج والمبرد لا يُطْعَنُ في أمانتهم وصدقهم، وهم موضع ثقة عند علماء العربية، فإنّ البغداديّ وهو المتأخّر لم يبيّن لنا مَنْ مِنَ النحويين لم يكن ثقة يعتمد عليه في تلك الشواهد المجهولة؟.

ويظهر أنّ النحويين كانوا كلّهم ثقاة عنده، وعند غيره من السابقين له والمتأخّرين عليه! بالنظر إلى قبول تلك الشواهد، والاحتجاج بها وتداولها في كتب النحو؛ ذلك أنّنا لا نكاد نجد من يشكّك أو يحقّق في روايات النحويين لتلك الشواهد إلّا نادرا.

والرأي عندي أنّ هذا النوع من الشواهد إذا خالف الشائع المشهور من لغة العرب، ولم نجد ما يؤيّده فيجب ألّا نعتدّ به ولا نركن إليه، وبذلك نسقط الاحتجاج والاستشهاد بكثير من تلك الشواهد المجهولة التي أثقلت كتب النحو العربيّ، وزادت موضوعاته تعقيدا وصعوبة.

وسنقف على جملة من تلك الشواهد في بحثنا.

<u>الشاهد اليتيم</u>:

اليتيم في الشعر هو البيت المنفرد، والعرب تسمّي كلّ منفرد يتيما[16]، والشاهد اليتيم في النحو العربيّ يمثّل ظاهرة تستحقّ الدراسة، إذ تبيّن لي من إحصاء سريع شمل اثنين من كتب النحو هي : الأصول لابن السرّاج ت٣١٦هـ ، وأوضح المسالك لابن هشام الأنصاريّ ت٦٧١هـ ، أنّ نسبة الشاهد اليتيم هي ١٦% في الأصول ، و٣٢% في أوضح المسالك ، وهذا يعني أنّ نسبة الشاهد ترتفع كلّما تأخّر زمن المؤلف، وقد تبيّن لي أيضا أنّ الشاهد اليتيم في كثير من الأحيان لا يعرف قائله، بل إنّ الشواهد التي لا يُعْرَفُ قائلوها هي في الأعمّ الأغلب أبيات منفردة، فحكمها إذن واحد والرأي فيها واحد.

وأمّا إنْ عُرِفَ قائلُ الشاهد اليتيم فهو كغيره من الشواهد ما لم يكن ثمّ شكّ في نسبته؛ ذلك أنّ الشكّ في نسبة البيت قد يضعف الاحتجاج به.

<u>تعدّد رواية الشاهد</u> :

تقدّم أنّ بعض الرواة كانوا يغيّرون على الشعراء بعضَ ما يروونه عنهم، ويظهر أنّهم كانوا يصلحون بعضَ ما يروونه أيضا إذ يقول الأصمعيّ ت٢١٦هـ في خبر تنقيح خلف الأحمر لشعر جرير": وكانت الرواة قديماً تصلح من شعر القدماء"[17].

والأخبار التي بين أيدينا تشير إلى أنّ التغيير إنّما وقع من الرواة في غالب الأمر يقول أبو

محمّد السيرافيّ ت٣٨٥هـ :" والرواة المختلفون إنّما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار، فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم "[18].

ولا شكّ أنّ بعض الأبيات تُرْوَى على أوجه مختلفة إذ يقول السيوطيّ ت٩١١هـ :" كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربّما يكون الشاهد في بعضها دون بعض "[19].

وأنّ منزلة الرواية تتفاوت بين راو وآخر يقول ابن جنّيّ ت٣٩٥هـ:" ورواية الأصمعي أعلى وأذهب في معاني الشعر"[20]. وقد ذكر الأنباريّ ت٥٧٧هـ ضابطا للترجيح بين الروايات "اعلم أنّه إذا تعارض نقلان أُخِذَ بأرجحهما والترجيح في شيئين : أحدهما : الإسناد ، والآخر المتن، فأمّا الترجيح في الإسناد فأنْ يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ .... وأمّا الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس"[21].

وهو منهج سلكه ابن جنّيّ من قبل حين وقف عند بعض الروايات المتعارضة ورجّح بعضها على بعض إذ يقول:" فأمّا ما أنشده أبو عثمان [المازنيّ] وتلاه فيه أبو العبّاس [المبرّد] من قول المخبّل:

أتَهْجُرُ لَيلى للفِراقِ حَبيبَها
وما كانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطيبُ

فتقابله برواية الزجّاجيّ وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق [الزجّاج] أيضاً:

وما كانَ نَفْسي بالفِراقِ تَطيبُ

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم"[22].

غير أنّ كثيرا من الشواهد التي تتعدّد فيها الرواية لم يخضعها النحويّون إلى نقد مرجِّح، بل وجدنا أنّهم لا يكادون يلتفتون إلى اختلاف الرواية في كثير منها، ونرى أنّ تعارض الروايات يسقط الاحتجاج بطائفة من تلك الشواهد أحيانا؛ ذلك أنّنا أمام روايتين أو أكثر تترجّح صحّة إحداهما على غيرها في الغالب، ونرى أنّ ترجيح الرواية التي توافق القياس أو توافق الشائع المشهور من لغة العرب أَوْلَى بناء على ما تقدّم.

فإنْ وجدنا أنّ الرواية التي يرويها النحويون وأهل اللغة تعارض رواية أهل الأدب، ذهبنا إلى ترجيح رواية أهل الأدب على غيرهم؛ ذلك أنّهم المعنيّون بالشعر والخبراء فيه، فإنْ وافقت روايتُهم القياسَ أو الشائعَ المشهورَ من لغة العرب، أصبح لدينا ترجيحان وأصبح خيارَنا قبولُها وطرحُ الرواية الأخرى أو استبعادها.

وسنقف على جملة من تلك الشواهد في بحثنا ونحاول أن نلتزم بهذا المنهج في الترجيح بينها.

<u>ما يردّ ويرفض من الشّعر</u> :

صنّف القدماء جملة من الكتب في ما يجوز للشاعر وما لا يجوز له ارتكابه من الضرورات[23]، وما أُبِيحَ له ولم يُبَحْ لغيره، وعقدوا أبوابا لمثل هذا في كتبهم[24]، وقد

أنكر القدماء على الشعراء وردّوا عليهم ورفضوا أقوالهم ورموهم بالخطأ والغلط، فمن ذلك ما رُوِيَ عن أبي إسحاق الحضرميّ من تلحين الفرزدق وما جرى له مع النحويّ عَنْبَسَة الفيل حتّى هجاه[25]، وما رُوِيَ عن أبي حاتم السجستانيّ أنّه قال :" كان الأصمعيّ ينكر (زوجة) ويقول : إنّما هي زوج. ويحتجّ بقول الله تعالى :{أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ}، قال: فأنشدته قول ذي الرّمّة:

أَذو زَوجَةٍ في المِصرِ أَم ذو خُصومَةٍ
أَراكَ لَها بِالبَصرَةِ العامَ ثاويا

فقال : ذو الرّمّة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين "[26]، وما رُوِيَ عن الأصمعيّ أنّه كان يقول : الكميت جرمقانيّ من أهل الشام، أو من أهل الموصل، وأنّه لم يكن يلتفت إلى شعره[27].

بل إنّ بعض القدماء قد عقدوا أبوابا في كتبهم لأغاليط الشعراء والرواة[28]، يقول ابن فارس:" والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدُّون المقصور، ويقدّمون ويؤخّرون، ويؤمنون ويشيرون، ويختلسون ويُعيرون ويستعيرون. فأمّا لحنٌ في إعراب أوْ إزالةُ كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك. ولا معنى لقول من يقول: إنّ للشاعر عند الضرورة أن يأتيَ في شعره بما لا يجوز"[29]، فالخطأ في اللغة والغلط فيها لا يجوز للشاعر، وما جاء من هذا يجب أن يُرَدَّ ويرفض قبوله؛ يقول ابن فارس:" وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبَتْهُ العربية وأصولُها فمَرْدُودُ .... "[30].

وقد عاب بعض القدماء على النحويّين تكلّفهم في الاحتجاج للشعراء والدفاع عنهم، يقول القاضي الجرجانيّ ت٣٩٢هـ :" ثم تصفّحت مع ذلك ما تكلّفه النحويّون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرّة بالإتباع والمجاورة؛ وما شاكَلَ ذلك من المعاذير المتَمَحَّلَة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجّة؛ وتبيّنت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصّعبة، التي يشهد القلب أنّ المحرّك لها، والباعث عليها شدّةُ إعظام المتقدّم، والكَلَفُ بنُصرة ما سبق إليه الاعتقاد، وألِفته النفس "[31].

ويقول ابن فارس :" وكلّ الذي ذكره النحويّون في إجازة ذلك، والاحتجاج له جنس من التكلّف"[32].

وسنذكر هنا بعضا ممّا وقفنا عليه ممّا يجب ردّه ورفضه من أخطاء الشعراء:

١. <u>الفصل بين (لم) ومجزومها ضرورة</u> :

. فأضحت مغانيها قِفاراً رسومُها
كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤهِلِ

قال ابن جنّيّ :" وقد شبّه الجازم بالجارّ ففصل بينهما ، كما فصل بين الجارّ والمجرور وأنشدنا لذي الرّمّة : .... [البيت]"[33]، وذكره ابن عصفور شاهدا على

الفصل بين (لَمْ) ومجزومها ضرورة، ونرى أنّ البيت من أغلاط ذي الرّمّة، وأنّ الفصل بين (لَمْ) ومجزومها خروج على سُنَن العربيّة وقواعدها وليس ثَمَّ ضرورة.

. نوائب من لَدْنْ ابنِ آدم لم تَزَلْ

تباكر مَنْ لم بالحوادثِ تَطْرُقِ

ذكره ابن عصفور في السياق نفسه[34]، والبيت يتيم وقائله مجهول، ولم نقف على خبر له قبله!، والقول فيه كالقول في سابقه.

. فذاك ولم إذا نحن امْتريْنا

تَكُنْ في الناسِ يُدْرِكُكَ المِراءُ

ذكره ابن مالك في السياق نفسه[35]، والبيت ممّا صنعه ابن مالك نفسه كما بَيَّنْتُ في دراسة سابقة[36].

. ظُنِنْتُ فقيراً ذا غِنى ثمّ نِلْتُهُ

فَلَمْ ذا رجاءٍ أَلْقَهُ غيرَ واهبِ

ذكره ابن مالك شاهدا على أنّ (لم) لا يليها الاسم إلّا ضرورة[37]، وذكره ابن هشام الأنصاريّ في السياق نفسه[38]، والبيت ممّا صنعه ابن مالك كما بَيَّنْتُ في دراسة سابقة[39].

٢. **<u>حذف النون من (لكن)</u>**:

. فَلَسْتُ بِآتيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ

وَلاكَ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

ذكره سيبويه شاهدا على أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حُذِفَ[40]، وذكره ابن فارس في ذمّ الخطأ في الشّعر[41]، والبيت للنجاشيّ الحارثيّ وهو من أغلاط الشعراء وهو خروج على سُنَن العربيّة وقواعدها.

٣. **<u>إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد</u>** :

. أما ترى حيثُ سُهَيْلٍ طالعا

نجماً يُضِيءُ كالشّهابِ لامعا

ذكره الأزهريّ ت٣٧٠هـ وعزا إنشاده إلى الفرّاء ، والمرزوقي ت٤٢١هـ ، وعزا إنشاده إلى الكسائيّ ، والزمخشريّ ت٥٣٨هـ ، والرّضيّ ت٦٨٨هـ ، وكثير من المتأخّرينشاهداً على إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد شذوذاً[42]، وهو نادر عند الرضي ، وشاذّ عند ابن عقيل[43]، والبيت يتيم وقائله غير معلوم!.

. ونَطْعَنُهُم تَحْتَ الحُبا بَعْدَ ضَرْبِهِم

ببِيضِ المواضِي حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ

ذَكَرَ منه الزمخشريّ (.... حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ)[44]، عن ابن الأعرابيّ شاهداً على إضافة (حيث) إلى اسمٍ مفردٍ شذوذا، والبيت في ديوان كثير ولم تضبط فيه (ليّ) فيه[45]:

وهاجِرَةٍ يا عَزَّ يَلْتَفُّ حَرُّها

بِرُكْبانِها مِنْ حَيْثُ لَيّ العَمائِمِ

وروايته عند الشريف الجرجانيّ ت٨١٦هـ [46]:

ونحنُ سَقَيْنا الموتَ بالشامِ مَعْقِلاً

وقَدْ كانَ منهم حَيْثُ لَيُّ العَمائِمِ

وروايته عند الصّغانيّ ت٦٥٠هـ فيما نقله عنه البغداديّ ت١٠٩٣هـ [47]: ..... من تحت لوث العمائم.

وقد استعمل الشعراء (حيث) مئات المرّات في شعر عصور الاحتجاج، ولم ترد مضافة إلى الاسم المفرد، ونرى أنّ إضافتها إليه من أغلاط الشعراء، وهو مما يجب أن يُرْفَضَ ويُرَدَّ.

٤. **<u>إسْكان آخر الفعل الماضي</u>**:

. بَراكَ ثُراباً ثمَّ صَيَّرْكَ نُطْفَةً

فسوَّاكَ حتَّى صِرْتَ ملتئِمَ الأَسْرِ

قال ابن الأنباريّ ت٣٢٨هـ:" وأراد عمرانُ ثمَّ صَيَّرَكَ فأَسكن الرَّاءَ"[48]، والبيت لعمران بن حطّان كما ذكر[49]. وقد استعمل الشعراء الفعل الماضي آلاف المرّات في شعر عصور الاحتجاج مبنيّا على الفتح، ونرى أنّ إسْكان آخره من أغلاط الشعراء، وهو مما يجب أن يُرْفَضَ ويُرَدَّ.

٥. **<u>الجزم بـ (لَوْ)</u>** :

لَوْ يَشَأْ طارَ بِهِ ذو مَيْعَةٍ

لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

ذكره ابن الشجريّ ت٥٤٢هـ شاهدا على الجزم بـ (لَوْ)، وقال :" و (لَوْ) من الحروف التي تقتضي الأجوبة، وتختصّ بالفعل، ولكنّهم لم يجزموا به؛ لأنّه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال، كما تفعل حروف الشرط ، تقول: لو زارني زيدٌ أمسِ أكرمته ، وربّما جزموا به في الضرورة، قالت امرأة من بني الحارث بن كعب [البيت] .... ، واقتدى بها في الجزم به أبو الحسن الرضيُ رضي الله عنه، فقال في قصيدة رثى بها أبا إسحاقَ إبراهيمَ بن هلال الصابيّ:

إنَّ الوَفاءَ كَما اقتَرَحتُ فَلَو يَكُنْ

حَيّاً إذا ما كُنتُ بِالمُزدادِ "[50].

وقال الرضيّ الأستراباديّ في البيت :" وزعم بعضهم أنّ جزمها مطّرد على بعض اللغات "[51]، وقال ابن مالك في البيت :" وهذا لا حجّة فيه ؛ لأنّ من العرب مَنْ يقول : جاءَ يَجِي وشاءَ يَشَا ، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائلُ هذا البيت مِنْ لغته تركُ همزة (يَشاءُ) فقال : (يَشَا) ثمّ أبدل الألف همزة "[52]، وقد ورد البيت أيضا في صلة ديوان علقمة[53]، ونرى أنّ رأي ابن مالك هو الراجح في البيت، وإلّا فإنّ البيت يجب أن يُحمَلُ على الخطأ لمخالفته سُنَنَ العربيّة.

. تامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحزَنْكَ ما صَنَعَتْ إحدَى نِساءِ بني ذُهْلِ بْنِ شَيْبانا[54]،

ذكره ابن مالك وقال إنّ هذا من تسكين ضمّة الإعراب تخفيفا[55]، والبيت للقيط بن يَعمُر الإياديّ عند ابن عبد ربّه برواية[56]:

تامَتْ فُؤَادَكَ لم تَقْضِ التي وعدت

إحدَى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيبانا

وله أيضا عند الميدانيّ ت٥١٨هـ برواية[57]:

تامَتْ فُؤَادَكَ لم يَحزُنْكَ ما صَنَعَتْ

إحدى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيبانا

وله أيضا عند الزمخشريّ ت٥٣٨هـ برواية[58]:

تامَتْ فُؤَادَكَ لَو تجزيك ما صَنَعَتْ

إحدَى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيبانا

وغير منسوب عند ابن دريد برواية[59]:

تامَتْ فُؤَادَكَ لم تَقْضِ الذي وعدتْ

إحدَى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيبانا

وغير منسوب عند الأزهريّ برواية[60]:

تامَتْ فُؤادَك لن يَحْزُنكَ ما صَنَعَتْ

إِحْدَى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

ولا شاهدَ فيه على هذه الروايات، وهي أقدم من رواية ابن مالك وهي موافقة لسُنَنِ العربيّة ، ونرى أنّها ترجح على رواية ابن مالك.

. إنَّ الوَفاءَ كَما اقتَرَحتُ فَلَو يَكُنْ

حَيّا إذا ما كُنتُ بِالمُزدادِ

البيت للشريف الرضيّ[61]، وقد تقدّم في سياق كلام ابن الشجريّ، ونرى أنّه من أغلاط الشعراء وهو خروج على سُنَن العربيّة وقواعدها، فهو ممّا يجب أن يُرفَضَ ويُرَدَّ.

ونخلص ممّا تقدّم إلى أنّ الشاعر يجوز عليه الخطأ والغلط في اللغة وفي غيرها، وأنّ قوله إذا خالف سُنَنَ اللغة ونظمَها يجب ألّا يُعْتَنَى به، وأنّه يجب ردّه ورفضه وعدم قبوله، ويستوي في هذا المتقدّم والمتأخّر، إلّا أنّ الخطأ والغلط عند المتقدّمين والجاهليّين منهم خاصّة أقلّ بلا أدنى شكّ؛ ذلك أنّهم يتكلّمون على سجاياهم في الغالب.

<u>الكذب وصناعة الشواهد</u> :

على الرغم من أنّ ظاهرة النحل والانتحال في الشعر العربيّ قد شغلت الباحثين في العصر الحديث كثيرا [62]، وألّفت فيها بحوث ودراسات إلّا أنّ الظاهرة لم تكن جديدة في الثقافة العربيّة؛ ذلك أنّ تاريخ الانتحال يرجع كما يظهر إلى العصر الجاهليّ إذ نجد شاعرا كبيرا مثل الأعشى يدافع عن نفسه وينفي عنها تهمة الانتحال بقوله[63]:

فما أَنا أَمْ ما انتِحالي القَوَا

في بَعْدَ المَشيبِ كَفى ذاكَ عارا

وقد تقدّم نصّ ابن سلّام السابق الذي يدلّ بشكل واضح على أنّ الظاهرة أصبحت مشكلا في زمنه :" وفي الشعر مصنوعٌ مفتعَلٌ موضوع كثير لا خيرَ فيه، ولا حجّةَ في عربيّة، ولا أدب يُسْتفادُ، ولا معنى يُستخرج"[64].

ولا شكّ لدينا أنّ طائفة من هذا الكثير الموضوع والمصنوع المفتعل قد تسرّب إلى شعرنا العربيّ القديم، وأنّ قسما من هذا الكثير قد تسرّب إلى شواهد النحويّين واللغويّين، وقد ذكرت لنا المصادر جملة من شواهد الشعر ممّا شكّ فيه القدماء أو قطعوا بأنّه مصنوع موضوع، وسنكتفي هنا بأربعة أمثلة:

١. الجمع بين النون والضمير:

. هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونَه

إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

ذكره سيبويه شاهدا على الجمع بين النون والضمير، وقال : وزعموا أنّه مصنوع[65].

٢. معنى (عَسْعَسَ):

قال الفراء ت٢٠٧هـ :" اجتمع المفسّرون: على أنّ معنى (عَسْعَسَ): أدبر، وكان بعض أصحابنا يزعم أنّ عَسْعَسَ: دنا من أوله وأظلم، وكان أبو البلاد النحويّ ينشد فيه :

عَسْعَسَ حتى لو يشاءُ ادّنا

كان له من ضَوْئِهِ مَقْبَسُ

يريد: إذْ دنا، ثم يلقى همزة إذ، ويُدغم الذال في الدال، وكانوا يرون أن هذا البيت مصنوع"[66].

٣. حذف نون التوكيد ضرورة :

. اضْرِبَ عنك الهُمومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

ذكره النحويّون شاهدا على حذف نون التوكيد ضرورة [67]، وقال ابن جنّيّ ت٣٩٢هـ في البيت :" فأمّا ما أنشدوه .... فمدفوع مصنوع عند عامّة أصحابنا، ولا رواية تثبت به والآخر ضعفه وسقوطه في القياس؛ وذلك أنّ التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا كان السماع والقياس جميعا يدفعان هذا التأويل وجب إلغاؤه واطّراحُهُ والعدول عنه إلى غيره ممّا قد كثر استعماله ووضح قياسه"[68].

٤. توكيد النكرة المحدودة :

. قد صَرَّتِ البكرةُ يوماً أجمعا

ذكره النحويّون شاهدا على جواز توكيد النكرة [69]، وقال البغداديّ ت١٠٩٣هـ:" وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله، حتى قال جماعة من البصريين: إنّه مصنوع "[70].

وعلى الرغم ممّا تقدّم أرى أنّنا لا نستطيع أن نتّهم علماء العربيّة أنّهم كانوا يصنعون الشواهد أو يكذبون فيما يروونه منها ؛ ذلك أنّ النصوص التي بين أيدينا تشير إلى أنّ بعض الرواة وبعض الشعراء كانوا يصنعون الشواهد ويخدعون بها العلماء أو يكذبونها عليهم ، إذ روى الأصمعيُّ ت٢١٦هـ عن يونس بن حبيب ت١٨٣هـ قال :" قال لي رؤبة بن العجاج حَتَّامَ تسألني عن هذه البواطيل وَأَزَخْرِفُهَا لَكَ ؟ أَمَا تَرَى الشَّيْبَ قد بَلَّعَ في لحيتكَ؟...."[71].

وروى ابن سلّام ت٢٣١هـ عن يونس أيضا أنّه قال :" قال لي رؤبة: حتّى متى تسألني عن هذه الأباطيل وأزوّقها لك؟ أما ترى الشيب قد بلّع في رأسك ولحيتك؟"[72].

ولا شكّ لديّ في صحّة الروايتين فالأصمعيّ وابن سلّام بصريّان معاصران ليونس، وهما ينقلان عنه من غير واسطة.

ويظهر أنّ بعض القدماء كانوا ينظرون إلى رؤبة وأبيه العجّاج بعين الريبة والشكّ إذ يقول ابن جنّيّ ت٣٩٢هـ :" فقد حُكِيَ عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سُبِقا إليها "[73]، وإذا كان هذا النصّ غير كافٍ في بيان خطرهما فإنّ ابن جنّيّ

نفسه ينقل لنا خبرا آخر أكثر دلالة على بيان خطر الرجلين على اللغة إذ يقول:" وقد كان قدماء أصحابنا يتعقّبون رؤبة وأباه، ويقولون : تهضّما اللغة، وولّداها، وتصرّفا فيها، غير تصرّف الأقحاح فيها . وذلك لإيغالهما في الرجز ، وهو ممّا يضطرّ إلى كثير من التفريع والتوليد لقصره، ومسابقة قوافيه "[74]، ويقول :" ولهذا قال مَنْ قال في العجاج ورؤبة: إنّهما قاسا اللغة، وتصرّفا فيها وأقدما على ما لم يأت به مَنْ قَبْلَهما"[75].

فالرجلان كانا يزوّقان ويزخرفان ويولّدان ويتصرّفان ويخترعان الألفاظ ويتهضّمان اللغة[76]، وفي هذا دلالة كافية على بيان عِظَمِ خطر الرجلين، ومع ذلك نرى أشعارهما قد ملأت كتب اللغة والنحو.

ويظهر أنّ بعض الرواة كانوا يعتاشون على رواية اللغة إذ يروي ابن قتيبة ت٢٧٦هـ بسند :" حدثني الرّياشيّ عن محمد بن سلّام عن يونس قال أتيت رؤبة ومعي ابن نوح ، وكنا نفلّس ابنه عبد الله، أي: نعطيه الفلوس فيخرجه إلينا .... "[77]. ولا شكّ أنّ بعضهم كان يصنع شواهد الشعر، بل يظهر من بعض الأخبار أنّ صناعة الشاهد الشعريّ رافقت نشأة النحو، وأنّ شيئا من ذلك صُنِعَ لسيبويه ليُخْدَعَ به إذ يقول البطليوسيّ :" وأنشد أبو القاسم في هذا الباب:

حذِرٌ أموراً لا تَضِير وآمِنٌ
ما لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأقدارِ

هذا البيت: مصنوع ليس بعربي، واختلف في صانعه: فزعم قوم أنّه لابن المقّفع، وحكى المازنيّ قال: أخبرني أبو يحيى اللاحقيّ، قال: سألني سيبويه عن (فَعِلٍ) أيتعدّى؟ فوضعت له هذا البيت؛ ولأجل هذا ردّ هذا البيت على سيبويه!"[78].

<u>قضايا نحويّة</u> :

وسنذكر هنا طائفة من قضايا نحويّة مختارة نبيّن فيها جملة من شواهد الشعر التي وردت في كتب اللغة والنحو، بالدرس والتحقيق والدراسة، ونكشف عمّا لحق تلك الشواهد من اضطراب، وما أصابها من وهم أو خلط أو صناعة أو تغيير في الرواية، ونتناول مشكلات الشواهد الشعريّة في مسائل مختلفة.

<u>١. الجمع بين اسمي الموصول إذا اختلف لفظهما</u>:

. مِنَ النَّفَرِ اللائي الَّذِينَ إذَا هم
يهاب اللئام حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوا

ذَكَرَهُ الفرّاء ت٢٠٧هـ في معاني القرآن شاهِداً على جواز الجمع بين اسمي الموصول إذا اختلف لفظهما[79]، ووافقه في روايته الطبريّ ت ٣١٠هـ ، وبعض أهل التفسير[80]، وابنُ السرَّاج ت٣١٦هـ نقلاً عن بعض البغداديين الذين على مذهب الكوفيين ، وابن منظور ت٧١١هـ[81].

والبيت رواه مصعب بن عبد الله الزبيريّ ت٢٣٦هـ[82]:

مِنَ النَّفَرِ الشمّ الَّذِينَ إذَا انْتَدَوْا
وهابَ اللئامُ حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوا

ونسبه إلى ابن الرُّبَيْسِ الثعلبيّ، ووافقه في الرواية مع تغيير لا يجمع بين اسمي الموصول الجاحظ ت٢٥٥هـ ، والمبرّد ت٢٨٥هـ ، والقالي ت٣٥٦هـ، وابن عبد ربه ت٣٥٦هـ ، وعبد القاهر الجرجانيّ ت٤٧١هـ ، والراغب الأصفهانيّ ت٥٠٢هـ ، وابن السيد البطليوسيّ ت٥٢١هـ ، وابن عساكر ت٥٧١هـ ، وغيرهم، وقال ابن السرّاج ت٣١٦هـ:" وهذا البيت قد رواه الرواة ، فلم يجمعوا بين (اللائي والذين)"[83].

ونرى أنّ روايةَ الزبيريّ وأهل الأدب تُعارِضُ روايةَ الفرّاء ومن تبعه من أهل التفسير، فلا يصحّ الاستشهاد برواية الفرّاء؛ ذلك أنّ الروايتين متعارضتان، وأنّ رواية أهل الأدب راجحة على رواية أهل التفسير فهم المعنيّون بالشعر والخبراء فيه.

٢. نصب جمع المؤنّث السالم المعتلّ اللام المعوّض عنها تاء التأنيث بالفتحة:

. فَلَمَّا جَلاها بالإيامِ تَحَيَّزَتْ
ثُباتاً عَلَيْها ذُلُّها واكْتِئابُها

ذَكَرَهُ الفرّاء شاهدا على نصب جمع المؤنّث السالم المعتلّ اللام المعوّض عنها تاء التأنيث بالفتحة[84]، والبيت لأبي ذؤيب الهذليّ وروايته في ديوان الهذليين: ثُباتٍ بالجَرِّ [85]، وكذلك هو عند الخليل ت١٧٥هـ ، وابن الأعرابيّ ت٢٣١هـ (فيما رواه الأزهريُّ عنه)، وابن قتيبة ت٢٧٦هـ ، والحربيّ ت٢٨٥هـ ، وابن دريد ت٣٢١هـ ، وابن فارس ت٣٩٥هـ ، وغيرهم[86].

وقال ابن جنّيّ ت٣٩٢هـ:" وإنشادهم أيضاً [يعني الكوفيّين]:

فَلَمَّا جَلاها بالإيامِ تَحَيَّزَتْ
ثُباتاً عَلَيْها ذُلُّها واكْتِئابُها

وأصحابُنا لا يرونَ فَتْحَ هذه التاءَ في موضع النصب "[87].

والروايتان متعارضتان، ورواية الخليل ومَنْ تبعه هي المعوّل عليها لموافقتها للقياس، ويقويّ ذلك كونها رواية ديوان الهذليّين.

٣. الاستثناء:

. يُطالِبُني عَمِّي ثمانينَ ناقةً وما ليَ يا عفراءُ إلاّ ثمانِيا

قال الرضيّ ت٦٨٨هـ:" والفرّاء يجيز النصب على الاستثناء في المفرّغ نظرا إلى المقدّر، استدلالا بقوله : يُطالِبُني .... ويجوز أن يريد: إلا ثمانية جمال، فرخّم في غير النداء ضرورة، وما أجازه مردود، لوجوب قيام المستثنى مقام المقدّر في الإعراب، ولاسيّما في الفاعل، إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه، وهو يجيز: ما قام إلّا زيدا، ويجوز أن يريد إلّا ثمانية جمال فرخّم ....."[88].

والبيت لعروة بن حزام من نونيّة طويلة مكسورة الرويّ ورواية الديوان[89]:

يُكَلِّفُني عَمِّي ثمانينَ بَكْرَةً
وما ليَ يا عفراءُ غيرُ ثمانِ

وكذلك رواه القالي ت٣٥٦هـ والمرزوقيّ ت٤٢١هـ وأبو العلاء المعريّ ت٤٤٩هـ والأنطاكيّ ت١٠٠٨هـ[90]، وقال البغداديّ ت١٠٩٣هـ :" هذا البيت من قصيدة نونيّة طويلة، عدّتها ثلاثة وسبعون بيتاً، لعروة بن حزام العذريّ، والبيت قد تحرّف على من استشهد به، وروايته هكذا:

يُكَلِّفُني عَمِّي ثمانينَ بَكْرَةً

وما ليَ يا عفراءُ غيرُ ثمانِ

وعلى هذا فالاستثناء على الطريقة المألوفة"[91].

وبذلك نطمئنّ إلى أنّ رواية النصب غير معوّل عليها.

٤. حذف (كان) وجوبا بعد (أنْ) والتعويض عنها بـ (ما):

. أبا خُرَاشَةَ أَمّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ

فإنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

ذكره سيبويه شاهدا على حذف (كان) وجوبا بعد (أنْ) والتعويض عنها بـ (ما)[92]، والبيت للعبّاس بن مرداس السلميّ وروايته في ديوانه[93]:أَمّا كُنْتَ ذا نَفَرٍ .... ، وهو كذلك عند الخليل ت١٧٥هـ والجاحظ ت٢٥٥هـ وابن قتيبة ت٢٧٦هـ والبلاذريّ ت٢٧٩هـ وابن دريد ت٣٢١هـ وابن أبي الحديد ت٦٥٦هـ[94]، ورواية الخليل ومن وافقه تعارض رواية سيبويه ومن تابعه، ولا شاهدَ فيها ، وأمّا رواية الخليل فيشهد لها قول عروة بن أُذَيْنَةَ[95]:

قِفْ ساعَةً ثُمَّ أَمّا كُنْتَ مُذَّكِراً

وباكِياً عَبْرَةً يَوْماً فَمِل آنا

وقد تكرّر هذا الأسلوب (أَمّا كُنْتَ) في شعر عصور الاحتجاج تسع مرّات على حسب إحصائي، ولم أعثر على ما يؤيّد رواية سيبويه في أشعار العرب.

٥. زيادة (أَصْبَحَ) و (أَمْسَى):

قال ابن مالك: "وكذا أجاز [أبو علي] [96] زيادة (أصبح) في قول الشاعر:

. عدوُّ عينيكِ وشانِيهما

أصبحَ مشغول بمشغولِ

وكذا أجاز زيادة (أمسى) في قول الآخر:

. أعَاذِلُ قَومي ما هَوِيتِ فأوِّبي

كثيراً أرى أَمْسَى لَدَيْك ذُنُوبي"[97]

والبيت الأوّل لعليّ بْنِ محمد العلويّ الَحمّانيّ الكوفيّ ت٢٢٨هـ ، وروايته عِنْدَ محمد بن داود الأصفهانيِّ ت٢٩٧هـ، وأبي الطَّيِّبِ الوشّاء ت٣٢٥هـ، والأربليِّ ت٦٦٩هـ[98]: أصبح مَشغُولاً، بالنَّصبِ. ولَمْ أَقِفْ على رواية الرَّفْعِ عِنْدَ أَحَدٍ من المتقدّمين.!، والحَمّانيّ خارج عصور الاحتجاج على أيّة حال.

وأمّا البيت الثاني فممّا صنعه ابن مالك نفسه كما أثبتّ في دراسة سابقة[99]، وقال ابن السرّاج:" وقد أجاز قوم من النحويّين: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفاها، واحتجّوا بأنّ: (أصبح) و (أمسى) من باب (كان) فهذا عندي: غير جائز، ويفسد تشبيههم ما

ظنّوه: أن أمسى وأصبح أزمنة مؤقتة و (كان) ليست مؤقّتة، ولو جاز هذا في أصبح وأمسى؛ لأنّهما من باب (كان) لجاز ذلك في (أضحى) و (صار) و (ما زال)"[100]، ولا شاهدَ من الشعر على زيادة (أَصْبَحَ) و (أَمْسَى) في حدود علمي.

٦. إعمال (إنِ) النافية عمل ليس:

. إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ
إلّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

ذكره ابن عصفور ت٦٦٩هـ، وابن مالك ت٦٧٢هـ شاهداً على إعمال (إنِ) النافية عمل ليس [101]، وتابعهما النحويّون المتأخّرون في رواية البيت والاستشهاد به[102]، والبيت يتيم وغير منسوب، ولم أعثر له على خبر قبلَهما!، وقال الرضيّ ت٦٨٨هـ :" وأجاز المبرّد إعمال (إنِ) النافية عمل (ليس) مستشهداً بقوله : إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً .... [البيت]، وليس بمشهور"[103]، ونصّ المبرّد :"وكان سيبويه لا يرى فيها [أي : إنِ النافية] إلّا رفع الخبر؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ، .... وغيرُهُ يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس)، كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول؛ لأنّه لا فَصْلَ بينها وبين (ما) في المعنى"[104]، ولم يرد البيت عند المبرّد، وذكر ابن مالك شاهدا آخر على إعمال (إنِ) النافية عمل ليس هو [105]:

. إنِ المَرْءِ مَيْتاً بانْقِضاءِ حياتِهِ
ولكنْ بأَنْ يُبْغَى عليه فيُخْذَلا

وهو مصنوع صنعه ابن مالك كما بيّنا في دراسة سابقة [106].

وقال أبو حيّان الأندلسيّ ت٧٤٥هـ :" وإذا كانت إنْ نافية، فدخلت على المبتدأ والخبر ، لم يعمل عمل ما الحجازية ، وقد أجاز ذلك بعضهم ، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيره ، والصحيح أنّه لا يجوز ؛ لأنّه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر وهو : إنْ هو مستولياً .... وقد نسب السهيليّ وغيره إلى سيبويه جواز إعمالها إعمالَ ما، وليس في كتابه نصّ على ذلك"[107]، ونرى أنّ الشاهد الأوّل يتيم وقائله مجهول، والشاهد الثاني مصنوع، والراجح لديّ أنّ المسألة برمّتها من أوهام النحويين.

٧. تكرار (لا) التي لنفي الجنس :

. بِأَيِّ قَدِيمٍ يا رَبِيعَ بنَ مالِكٍ
وَأَنتُم ذُنابى لا يَدَيْنِ وَلا صَدرُ

ذَكَرَ ابن هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ عجزه شاهداً على تَكْرار (لا) وورود الاسم بعد الأولى مفتوحا [والفتح هنا بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنّه مثنّى]، وبعد الثانية مرفوعا[108]، والبيت لجرير وهو في ديوانِهِ (برواية محمد بن حبيب ت٢٤٥هـ)[109]:

بِأَيِّ قَدِيمٍ يا رَبِيعَ بنَ مالِكٍ
وَأَنتُم ذُنابى لا يَدانِ وَلا صَدرُ

ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية.

. ولا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فيها

وما فاهُوا بهِ لَهُمُ مُقيمُ

ذَكَرَهُ الفرّاءُ ت٢٠٧هـ في سياق كلامِهِ على حكم تكرار (لا) التي لنفي الجنس، واستشهد به على جواز رفع الأوّل وفتح الثاني[110]، وذَكَرَهُ الثعلبيّ ت٤٢٧هـ في سياق تفسير مفردة اللّغو (في إحدى روايتيه)[111]، وتابع الفرّاءَ في رواية البيت والاستشهاد به كثير من النحويين، وأبو حيّان الأندلسيُّ ت٧٤٥هـ، وابنُ هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ، وابنُ عقيل ت٧٦٩هـ[112]، والبيت من قصيدة لأميّة مطلعها[113]:

جَهَنَّمُ تِلْكَ لا تُبْقي بَغيّاً

وَعَدْنٌ لا يُطالِعُها رَجيمُ

وهو ملفّق من عجز البيت الثالث عشر فيها:

وَفيها لَحْمُ ساهِرَةٍ وَبَحْرٍ

وَما فاهوا بِهِ لَهُمُ مُقيمُ

وصدر البيت التاسع عشر:

وَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثيمَ فيها

وَلا حَيْنٌ وَلا فيها مُليمُ

وروى البيت الثالث عشر كما ورد في شعر أميّة أبو عبيدة ت٢١٠هـ، والطبريُّ ت٣١٠هـ، وابن فارس ت٣٩٥هـ، والثعلبيُّ ت٤٢٧هـ، والطوسيُّ ت٤٦٠هـ، والطبرسيُّ ت٥٤٨هـ، وابن عطيّة ت٥٤٦هـ، وغيرهم[114]، وقال العَيْنيّ ت٨٥٥هـ في البيت إنّه تحريف من النحاة إذ ركّبوا صدر بيت على عجز آخر، ثمّ ذكر الأبيات كما وردت في شعر أميّة[115]، فلا شاهدَ في البيت.

٨. تقدّم الحال على صاحبها النكرة:

. لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ .....

ذكره سيبويه ت١٨٠هـ شاهداً على تقدّم الحال على صاحبها النكرة، ونسبه إلى كثيّر، وقال :" وهذا أكثرُ ما يكونُ في الشِّعْرِ ، وأقلّ ما يكونُ في الكلامِ "[116]، والبيت من شواهد النحويّين المشهورة، ووافق سيبويه في روايته الفرّاءُ ت٢٠٧هـ والجوهريُّ ت ٣٩٨هـ، وابنُ هشام ت٦٧١هـ، وابنُ منظور ت٧١١هـ في إحدى رواياته، وأبو حيّان الأندلسيّ ت٧٤٥هـ[117] . وروايته عند الخليل ت١٧٥هـ، وابن منظور ت٧١١هـ في إحدى روايتيه[118]:

. لِسَلْمَى مُوحِشاً طَلَلٌ

يَلُوحُ كأنّهُ خِلَلُ

وروايته عند المعافى بن زكريّا ت٣٩٠هـ[119]:

. لِخَوْلَةَ مُوحِشاً طَلَلٌ

يَلُوحُ كأنّهُ خِلَلُ

وروايته عند ابن جنّيّ ت٣٩٢هـ ، والرضيّ ت٦٨٨هـ[120]:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ

عَفاهُ كلّ أَسْحَمَ مُسْتَديمُ

وروايته عند المرزوقيّ ت٤٢١هـ[121]:

. لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ

كأنّ رسومَها خِلَلُ

وروايته عند الثعلبيّ ت٤٢٧هـ، وابن عطيّة الأندلسيّ ت٥٤٦هـ، وياقوتٌ ت٦٢٦هـ، والقرطبيّ ت٦٧١هـ[122]:

. لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ

يَلُوحُ كأنّهُ خِلَلُ

وروايته عند الزمخشريّ ت٥٣٨هـ، والطبرسيّ ت٥٤٨هـ، والرازيّ ت٦٠٦هـ[123]:

. لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ .....

والبيت برواية :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ

يَلُوحُ كأنّهُ خِلَلُ

في الأبيات المفردة في ملحقات ديوان كثيّر [124]، وهو برواية :

. لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ

عَفاهُ كلّ أَسْحَمَ مُسْتَديمُ

في الأبيات منسوبة لكثيّر في ملحقات ديوانه أيضا[125]. ولعروة بن أُذينة برواية:

. لِسُعْدى موحِشٌ طَلَلٌ قَديمُ

بِرِيمٍ رُبّما أَبْكاكَ ريمُ

نسبه إليه أبو عبيد البكريّ ت٤٨٧هـ [126]، وزاده جامع شعر عروة [127].

وقال البغداديّ ت١٠٩٣هـ:" وهذا البيت مَنْ روى أوّله: لعزّة موحشاً ... قال: هو لكثيّر عزّة، منهم أبو عليّ في التذكرة القصريّة. ومن رواه لميّة موحشاً . قال: إنّه لذي الرّمّة، فإن عزّة اسم محبوبة كثيّر، وميّة اسم محبوبة ذي الرّمّة. والشاهد المشهور في هذا المعنى هو:

لميّة موحشاً طلل

يلوح كأنّه خلل

وقد قيل: إنّه لكثير عزّة"[128].

والبيت يتيم، وهو يمثّل حالة الاضطراب والخلل وتعدّد الرواية في الشاهد الشعريّ، ولم تصحّ نسبته إلى أيّ من الشعراء المذكورين؛ إذ لم يرد في ديوان أحد منهم، وإنّما زِيدَ في ديوان كثيّر وفي ديوان عروة والراجح لديّ أنّه مصنوع.

٩. جرّ (حَتَّى) للضمير ضرورة:

. أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصُدُ كُلَّ فَجٍّ

تُرَجِّي مِنْكَ أَنّها لا تَخِيبُ

ذكره ابن هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ شاهداً على جرّ (حَتَّى) للضمير ضرورةً [129]، والبيت يتيم وقائله مجهول.

. فلا واللهِ لا يُلْفَى أُناسٌ

فَتى حَتَّاكَ يا ابْنَ أبي يَزِيدِ

ذكره ابن عصفور ت٦٦٩هـ في السياق نفسه وقال :" فحكم لـ (حتّى) بحكم (إلى) بدلا من حكمها لمّا اضطرّ؛ لأنّ معناهما واحد، وهو انتهاء الغاية، فجرّ بها الضمير .... "[130]، والبيت كسابقه يتيم وقائله مجهول، وقال البغداديّ ت١٠٩٣هـ:" وهذا البيت مع شهرته مجهول القائل والتّتمّة "[131]، وقال أبو حيّان :" ولا يكون المجرور بـ (حتّى) ضميرا هذا مذهب سيبويه، وأجاز الكوفيّون والمبرّد جرّها

الضمير فتجرّه متكلّما ومخاطبا وغائبا، قياسا على قولِهِ :

فَتى حَتَّاكَ يا ابْنَ أبي زِيادِ

وهذا عند البصريّين ضرورة "[132]، وقال أبو سعيد السيرافيّ ت٣٦٨هـ :" وكان أبو العبّاس المبرّد يجيز ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب، ولا يمتنع منها، .... حتّاه وحتّاك ، والصحيح ما قاله سيبويه لموافقته كلام العرب"[133].

فأمّا سيبويه فقد قال :" واستغنوا عن الإضمار في (حتّى) بقولهم: رأيتهم حتى ذاك"[134]، وقال :" وهي [يعني: إلى] أعمّ في الكلام من (حتّى) تقول : قمتُ إليه ، فجعلته منتهاكَ من مكانك ، ولا تقولُ : حتّاهُ "[135]، وأمّا المبرّد فقد فصّل القول في (حتّى) في كتابه ولم يرد عنه شيء ممّا نُسِبَ إليه فيه[136]، ويظهر أنّ ما نُسِبَ إليه من القول بجواز جرّها الضمير وهمٌ أو اشتباهٌ، وقال أبو حيّان :" وانتهاء الغاية هنا لا أفهمه، ولا أَدْرِي ما عُيِّيَ هنا بـ (حَتَّاكَ)، فلعلّ هذا البيت مصنوع"[137].

ونرى أنّ البيتين الشاهدَين يتيمان ولا يُعْلَمْ لهما قائل ، ولم يرد لهما ذكر عند المتقدّمين في حدود علميّ، وأنّ رواتهما متأخّرون؛ فلا اعتدادَ بهما، والراجح لديّ أنّ المسألة برمّتها ممّا تكلّفه النحويّون.

<u>١٠. استعمال (إذْ ما) شرطية جازمة لفعلين</u> :

قال سيبويه ت١٨٠هـ :" ولا يكونُ الجزاءُ في (حَيْثُ) ولا في (إذْ) حتّى يُضَمَّ إلى كلِّ واحِدٍ منهما (ما) فتصير (إذْ) مَعَ (ما) بمنزلةِ (إنّما) و (كَأَنَّما) وليست (ما) فيهما بلَغْوٍ ولكنّ كلّ واحدٍ منهما مَعَ (ما) بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ فمّما كان من الجزاء بـ (إذ ما) قول العباس بن مرداس:

. إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

وقال الآخر قالوا هو لعبد الله بن همام السّلوليّ :

إِذْ ما تَرَيْني اليومَ مُزْجى ظَعيتني أُصَعِّدُ سَيْراً في البلاد وأُفْرِعُ

.... سمعناها ممّن يرويهما عن العرب والمعنى : إمّا "[138].

فأمّا البيت الأوّل فروايته في ديوان الشاعر : (إمّا أتيت علي النبيّ ...)[139]، وكذلك هو في كتب السير والتاريخ كابن هشام ت٢١٣هـ، وسليمان بن موسى الكلاعيّ ت٦٣٤هـ، وابن كثير ت٧٧٤هـ[140]، وقال البغداديّ :" ورواه أهل السير، منهم ابن هشام:

إمّا أتيت على النبيّ فقل له

وعليه لا شاهد فيه، وأصله إنْ ما، وهي إنْ الشرطية، وما الزائدة."[141]، وروايته عند ابن عساكر ت٥٧١هـ (أنّى مررتَ عَلَى الرَّسُولِ ...)[142].

وأمّا البيت الثاني فروايته عند الجوهريّ ت٣٩٨هـ وابن سيده ت٤٥٨هـ وابن منظور ت٧١١هـ والزَّبيديّ ت١٢٠٥هـ والآلوسيّ ت١٢٧٠[143]: فإمّا تَرَيْني ....

وبعد البحث في الشعر الجاهلي والمخضرم والإسلامي والأموي وجدت أنّ (إذ ما) وردت خمس عشرة مرّة ولم تستعمل جازمة في أيٍّ منها، وأنّ (إمَّا تَرَيْني) تكررت (٣٣) مرّة ، وهذا يدلّ . كما أرى . على أنّ تركيب (إمَّا تَرَيْني) هو الشائع؛ ويجعل رواية (إمّا) في البيتين الشاهدين أولى بالقبول، وأنّها هي المعوّل عليها وهي المرجّحة، ويشجّع على هذا أنّ (تريني) لم تقترن بـ (إذ) إلا في بيت السّلوليّ في رواية سيبويه، على أنّ سيبويه نفسه قد قال في البيتين:" سمعناهما ممّن يرويهما عن العرب والمعنى : إمّا ".

. وإنّك إذْ ما تَأْتِ ما أَنْتَ آمِرٌ
به تُلْفِ مَنْ إيّاهُ تَأْمُرُ آبِيا

ذَكَرَهُ ابن مالك ت٦٧٢هـ شاهِداً استعمال (إذْ ما) شرطية جازمة لفعلين[144]، والبيت ممّا صنعه ابن مالك كما أثبتّ في دراسة سابقة[145].

ولا شاهد إذن على استعمال (إذْ ما) شرطية جازمة لفعلين!.

وقال ابن عقيل ت٧٦٩هـ :"وقال بعض النحويين: ليست (إذ ما) من أدوات الشرط وإنّما ورد الجزم بها في الشعر كـ (إذا) ومعناها إذ ذاك معناها ورُدَّ بأنّ الفعل الواقع بعد (إذ ما) ومعناها الاستقبال لم يرد إلّا مجزوما، ولا يُحْفَظُ من لسانهم: إذ ما تقوم أقوم، كما قالوا: إذا تقوم أقوم"[146].

والتحقيق أنّ كلام ابن عقيل هو المردود ؛ إذ لم يصحّ لدينا شاهد على الجزم بـ (إذ ما)، والراجح لديّ ممّا تقدَّم أنّ الجَزْمَ بها من أوهام النحويين، وأنّ أحداً من العرب الأوائل في عصور الاحتجاج لم يجزم بها، وقال أبو سعيد السيرافيّ ت٣٦٨هـ:" وجعلها سيبويه حرفا لوقوعها موقع (أن)، ولم يقم دليلا على إسميّتها، وما علمنا أحدا من النحويين ذكر (إذ ما) غير سيبويه، إلّا أن يكون من بعض أصحابه، ومن يأخذ عنه "[147].

الخاتمة :

تناول هذا البحث موقف النحويّين من الشاهد الشعريّ، والاستشهاد به، وتعدّد روايته، وصناعته، والشواهد التي لا يُعْرَفُ قائلوها، ورأى أنّ بعض النحويّين كانوا يرفضون الاحتجاج بالشاهد الشعريّ إذا لم يُعرَف قائله، وأنّ بعض الرواة كانوا يغيّرون على الشعراء بعضَ ما يروونه عنهم، وأنّ النحويّين لا يكادون يلتفتون إلى اختلاف الرواية في كثير من الشواهد الشعريّة، وأنّ الشاعر يجوز عليه الخطأ والغلط في اللغة وفي غيرها، وأنّ قوله إذا خالف سُنَنَ اللغة ونظمَها يجب ألّا يُعْتَنَى به، ورأى أنّ بعض الرواة وبعض الشعراء كانوا يصنعون الشواهد ويخدعون بها العلماء أو يكذبونها عليهم، وعرض البحث طائفة من شواهد النحويّين الشعريّة على كتب الأدب واللغة والتأريخ؛ لكي يُبَيِّنَ الرواية الصحيحة لها، وقد كشف عمّا لحق تلك الطائفة من الشواهد من اضطراب، وما أصابها من وهم أو خلط أو صناعة أو تغيير في الرواية.

ومن الله التوفيق والسَّداد

الهوامش:

([1]) ينظر : الصاحبيّ ٢٦٧ ، والعمدة ٤/١ ـ ٥.

([2]) طبقات فحول الشعراء ٤/١ .

([3]) الأغاني ١٨١/٤ ـ ١٨٢ .

([4]) الشاهد وأصول النحو ١٠٤، وينظر: الخصائص ٣٠٩/٣ ـ ٣١٢، والمزهر ٣٠٢/٢ ـ ٣٠٤ ، إذ أحالت عليهما.

([5]) الشاهد وأصول النحو ١٠٦.

([6]) في كتاب سيبويه (١٣٠) شاهد لم تنسب إلى قائل معين، و (١٣٥) ذكر الدكتور رمضان عبد التوّاب أنّه اهتدى إلى نسبتها، و (١٦) شاهدا ذُكِرت فيها قبيلة الشاعر. ينظر: أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ٢٠٨.

([7]) ينظر : تهذيب اللغة ٢٨٤/٥ ، وإعراب القرآن ٤٥٤/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٥، والاقتراح ١٤٩ ـ ١٥٣.

([8]) معاني القرآن (الفرّاء) ٤١٢/١ .

([9]) تهذيب اللغة ٢٨٤/٥ ، والبيت للأخطل برواية: (شيء) بدل (حيّ). ينظر : شعره ٤٠.

([10]) المقتضب ١٣٢/٢ . ١٣٣ ، ولم ينسبه المتقدّمون ، ونسبه ابن هشام إلى أبي طالب، ونسبه الآلوسيّ إلى الأعشى، ينظر : شرح شذور الذهب ٢٧٥، وروح المعاني٢٢١/١٣ ، وليس في ديوان أيّ منهما .

([11]) الاقتراح ١٤٩ ـ ١٥٠ .

([12]) الاقتراح ١٥٣ ، وينظر : المزهر ١٤٢/١ .

([13]) خزانة الأدب ٣٨/١ .

([14]) خزانة الأدب ٣٢٠/٩ .

([15]) ينظر مثلا : الشاهد وأصول النحو ١٠٨ ـ ١٠٩ ، والقياس في اللغة ٥٣.

([16]) ينظر : لسان العرب (يتم) ٦٤٦/١٢ .

([17]) ديوان المعاني ٦٦٢ .

([18]) شرح أبيات سيبويه ٩٦/٢ .

([19]) الاقتراح ١٦١ .

([20]) الخصائص ١٦٧/٣ .

([21]) لمع الأدلّة ١٣٦ ـ ١٣٧ ، وينظر : الاقتراح ٣٩٧ .

([22]) الخصائص ٣٨٤/٢ .

([23]) من كتب الضرورة الشعريّة : ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافيّ ت٣٦٨هـ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزّاز القيروانيّ ت٤١٢هـ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ت٦٦٩هـ .

([24]) من القدماء الذين عقدوا أبوابا لمثل هذا في كتبهم : ابن عبد ربّه وابن فارس، ينظر : العقد الفريد٢٠١/٦ ـ ٢٠٤ ، والصاحبيّ ٢٦٥ ـ ٢٦٩ .

([25]) ينظر : الوساطة بين المتنبّي وخصومه ٨ ـ ٩ .

([26]) الخصائص ٢٩٥/٣ .

([27]) ينظر : الوساطة بين المتنبّي وخصومه ١٠ ، وقال الخليل :" وجرامقة الشام: أنباطها". العين ٢٤٢/٥ .

([28]) ينظر : الحيوان ١٧١/٥ ، والوساطة بين المتنبّي وخصومه ٥ ، والتذكرة الحمدونيّة ٢٧٩/٧ .

([29]) الصاحبيّ ٢٦٧ .

([30]) المصدر نفسه ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

([31]) الوساطة بين المتنبّي وخصومه ١٠ .

([32]) ذمّ الخطأ في الشعر ٢٣ .

([33]) الخصائص ١٠/٢ ، وينظر : ضرائر الشعر ٢٠٢ ، والبيت في ديوانه ١٤٦٥/٣ برواية (فأضحت مباديها قفارا بلادها).

([34]) ينظر : ضرائر الشعر ٢٠٣ .

([35]) ينظر : شرح التسهيل ٦٥/٤ ، وينظر أيضا : مغني اللبيب ٣٠٨/١ .

([36]) ينظر : صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسيّ ١٨٧ .

([37]) ينظر : شرح التسهيل ١٤١/٤ ـ ١٤٢ .

([38]) ينظر : مغني اللبيب ٣٠٨/١ .

([39]) ينظر : صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسيّ ٨٨ .

([40]) ينظر : كتاب سيبويه ٢٦/١ ـ ٢٧، والبيت للنجاشيّ الحارثيّ في ديوانه ٥٦ .

([41]) ينظر : ذمّ الخطأ في الشعر ١٩ .

([42]) ينظر : تهذيب اللغة ٢١١/٥ ، والأزمنة والأمكنة ٥٠٢ ، والمفصّل ١٥٨ ، وشرح الرضيّ على الكافية ١٨٢/٣ .

([43]) ينظر : شرح الرضيّ على الكافية ١٨٢/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٦/٣ .

([44]) ينظر : المفصّل ١٥٨ ، وتمام البيت من شرح المفصّل ٩٢/٤ .

([45]) ينظر : ديوان كثيّر عزّة ٤٥٠ .

([46]) ينظر : شرح أبيات المفصل ١٨١ .

([47]) ينظر : خزانة الأدب ٥٠٦/٦ ـ ٥٠٧ .

([48]) الأضداد (الأنباريّ) ٧٨ ، وينظر : الزاهر ٦٠٠/١ .

([49]) ينظر : شعر الخوارج ١٧١ .

([50]) أمالي ابن الشجريّ ٨٣/٢ ، وينظر : ٢٨٧/١ ـ ٢٨٨ منه.

([51]) شرح الرضيّ على الكافية ٤٥٢/٤ .

([52]) شرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣ .

([53]) ينظر : شرح ديوان علقمة (الصلة) ٩٦ .

([54]) وينظر : الجنى الداني ٢٨٧ .

([55]) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٦٣٤/٣ .

([56]) ينظر : العقد الفريد ٩١/٧ .

([57]) ينظر : مجمع الأمثال ٢٦١/١ .

([58]) ينظر : أساس البلاغة ٨٦/١ .

([59]) ينظر : جمهرة اللغة ٤١١/١ .

([60]) ينظر : تهذيب اللغة ٣٣٦/١٤ ، وأشار المحقّق إلى أنّ روايته في إحدى النسخ: لو تجزيك.

([61]) ينظر : ديوان الشريف الرضيّ ٣٥٩/١ .

([62]) من الدراسات التي تناولت موضوع الانتحال في الشعر الجاهليّ: في الشعر الجاهليّ للدكتور طه حسين، صدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٢٩م.

([63]) ينظر ديوان الأعشى ٢٠١/١ .

([64]) طبقات فحول الشعراء ٤/١ .

([65]) ينظر : كتاب سيبويه ١٨٨/١ .

([66]) معاني القرآن (الفرّاء) ٢٤٢/٣ .

([67]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٤، ومغني اللبيب ٧١٥/٢ ، وخزانة الأدب ٤٧٨/١١.

([68]) سرّ صناعة الإعراب ٨٢/١ .

([69]) ينظر : شرح الرضيّ على الكافية ١٢٠/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٥ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣، والرواية في العين ٦٥/١ :

إنّا إذا خطّافنا تقَعْقَعا وصَرَّتِ البكرةُ يوما أجمعا .

([70]) خزانة الأدب ١٨٧/١ .

([71]) أخبار النحويين البصريين ٢٨ .

([72]) طبقات فحول الشعراء ٧٦٧/٢ ، وينظر : الشعر والشعراء ٥٩٥/٢ .

([73]) الخصائص ٢٥/٢ .

([74]) المصدر نفسه ٢٩٨/٣ .

([75]) المصدر نفسه ٦٩/١ .

([76]) " هَضَمَهُ يَهْضِمُهُ هَضْما، واهْتَضَمَهُ، وتَهَضَّمَهُ: ظلمه وغصبه وقهره ". المحكم والمحيط الأعظم ٢٠٣/٤ .

([77]) الشعر والشعراء ٥٩٤/٢، وينظر : العقد الفريد ٤٥٤/٣ .

([78]) شرح أبيات الجمل ٨٨ .

([79]) ينظر : معاني القرآن (الفرّاء) ٨٤/٣ .

([80]) ينظر : جامع البيان ٥٢٤/٢١، والتبيان في تفسير القرآن ٣٨٦/٩، والبحر المحيط ٢٣٤/١.

([81]) ينظر : الأصول في النحو ٣٥٤/٢ ، وتاج اللغة وصحاح العربيّة (لوى) ٢٤٨٧/٦ ، واللسان ٢٦٧/١٥ .

([82]) نسب قريش ١١٣ .

([83]) الأصول في النحو ٣٥٥/٢ .

([84]) ينظر : معاني القرآن (الفرّاء) ٨٧/١ .

([85]) ينظر : ديوان الهذليّين ٧٩/١ ، وينظر : شرح أشعار الهذليّين ٥٣/١ .

([86]) ينظر: العين ٤٢٥/٨، وتهذيب اللغة ٦٢٢/١٥، وأدب الكاتب (لابن قتيبة) ٤٤١، وغريب الحديث (للحربي) ١١٨/١، وجمهرة اللغة ٢٤٨/١، ١٣٣٤/٣، ومقاييس اللغة ١٦٦/١، ٤٦٩.

([87]) الخصائص ٣٠٤/٣ ، وينظر : المحتسب ١١٨/١ .

([88]) شرح الرضي على الكافية ١٠٥/٢ ـ ١٠٦ .

([89]) ينظر : ديوان عروة بن حزام ٤٤ .

([90]) ينظر : ذيل الأمالي والنوادر ١٦٠ ، وأمالي المرزوقي ٢٢٦ ، ورسالة الغفران ٥٧٢ ، وتزيين الأسواق ٧٤ ، مع خلاف في ألفاظ بعضها لا يخرج عن الغرض.

([91]) خزانة الأدب ٣٤٩/٣ .

([92]) ينظر : كتاب سيبويه ٢٩٣/١ ، وينظر أيضا : تاج اللغة وصحاح العربيّة (خرش) ١٠٠٤/٣ ، ومقاييس اللغة ٣٧٨/٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١٤٩/٢ ، ٣٩٤/٤ .

([93]) ينظر : ديوان العبّاس بن مرداس السلميّ ١٠٦ .

([94]) ينظر : العين ٢٨٥/١ ، والحيوان ٢٤/٥ (ونسبه إلى خُفَاف بن ندبة)، وبلا عزو في ٤٤٦/٦ منه، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، وأنساب الأشراف ٧٧/٥ ، والاشتقاق لابن دريد ٣١٣ ، وشرح نهج البلاغة ٣٣/١ .

([95]) ينظر : شعر عروة بن أُذَيْنَةَ ١٢٦ .

([96]) الراجح أن المراد به أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).

([97]) شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، ولم أقف على رأيٍ لأبي عليّ الفارسيّ يجيز فيه زيادة (أصبح)، فيما رجعت إليه من كتبه!.

([98]) ينظر : الزهرة ١١١/١ ، والموشّى ٢٣٢ ، والتذكرة الفخريّة ١٤٧ .

([99]) ينظر : صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي ٦٥ .

([100]) الأصول في النحو ١٠٦/١ .

([101]) ينظر : المقرّب ١١٦ ، وشرح التسهيل ١٥٠/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢١٦ .

([102]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١٧/١ .

([103]) شرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢ .

([104]) المقتضب ٣٦٢/٢ .

([105]) ينظر : شرح عمدة الحافظ ٢١٦ .

([106]) ينظر : صناعة الشاهد الشعري ٦٧ .

([107]) البحر المحيط ٤٤٢/١ .

([108]) ينظر : أوضح المسالك ١٧/٢ ـ ١٨ ، ورواية صدره عند المحقّق : يا نُمَيْر بن عامر .

([109]) ينظر : ديوان جرير ١٧٩/١ .

([110]) ينظر : معاني القرآن (الفرّاء) ١٢١/١ .

([111]) ينظر : الكشف والبيان ١٦٥/٢ .

([112]) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة ١٩٢/١، وسرّ صناعة الإعراب ٤١٥/١، وأوضح

المسالك ٢٠٠/١، وارتشاف الضرب ١٢٩٨، وشرح ابن عقيل ٤٠٣/١.

([113]) ينظر : أمية بن أبي الصلت شعره وحياته ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

([114]) ينظر: مجاز القرآن ٢٨٥/٢، وجامع البيان ٧٤/٢٤، ومقاييس اللغة ١٠٩/٣، والكشف والبيان ١٢٦/١٠، والتبيان ٢٥٤/١٠، ومجمع البيان ٢٥٢/١٠ ، والمحرر الوجيز ٤٣٣/٥.

([115]) ينظر : المقاصد النحويّة ٨٠٣/٢ .

([116]) كتاب سيبويه ١٢٣/٢، وقدّمنا سيبويه مراعاة لموضوع البيت (تقدّم الحال على صاحبها النكرة).

([117]) ينظر : معاني القرآن (الفرّاء) ١٦٧/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٢ (صدره فقط)، ومغني اللبيب ٩٠/١ (صدره فقط)،، والبحر المحيط ١١٢/٢ ، ٢٨٧/٦ (صدره فقط)، وتاج اللغة وصحاح العربيّة (وحش) ١٠٢٥/٣، واللسان (وحش) ٣٦٨/٦ .

([118]) ينظر : العين ٢٦٢/٣ واللسان (وحش) ٣٦٨/٦ .

([119]) ينظر : الجليس الصالح ١٨٧/٣ .

([120]) ينظر : التمام في تفسير أشعار هذيل ٩٢ ، وشرح الرضيّ على الكافية ٢٣/٢ .

([121]) ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ١٦٦٤/٤ .

([122]) ينظر : الكشف والبيان ٢٦٩/٦ ، والمحرر الوجيز ٥٣٨/٥ (صدره فقط)، ومعجم البلدان ٤٤٣/٤ (صدره فقط)، والجامع لأحكام القرآن ١٧٣/١٤ ،

([123]) ينظر : الكشاف ١٤٢/٤ ، ومجمع البيان ١٥٢/٥ ، ٤٨٤/١٠ (صدره فقط)،والتفسير الكبير ١٦٤/٢٢.

([124]) ينظر : ديوان كثيّر ٥٠٦ .

([125]) ينظر : ديوان كثيّر ٥٣٦ .

([126]) ينظر : معجم ما استعجم ١٣٢٨/٤ .

([127]) ينظر : شعر عروة بن أُذينة ٣٧٦ .

([128]) خزانة الأدب ٢٠١/٣ .

([129]) ينظر : مغني اللبيب ١٣١/١ .

([130]) ضرائر الشعر ٣٠٩ .

([131]) شرح أبيات مغني اللبيب ٩٤/٣ .

([132]) ارتشاف الضرب ١٧٥٥ ـ ١٧٥٦ .

([133]) شرح السيرافيّ ١٤٩/٣ .

([134]) كتاب سيبويه ٣٨٣/٢ .

([135]) المصدر نفسه ٢٣١/٤ .

([136]) ينظر : المقتضب ٤٢/٢ ، ١٣٩/٤ .

([137]) التذييل والتكميل ٢٤٧/١١ .

([138]) كتاب سيبويه ٥٦/٣ ـ ٥٧ .

([139]) ينظر : ديوان العبّاس بن مرداس ٨٨ .

([140]) ينظر : السيرة النبوية (ابن هشام) ٩١١/٤ ، والاكتفاء بما تضمّنه من مغازي

رسول الله والثلاثة الخلفاء ٥٣١/١ ، والسيرة النبويّة لابن كثير ٦٥٠/٣ .

([141]) خزانة الأدب ٣٢/٩ .

([142]) ينظر : تاريخ مدينة دمشق ٤٢٣/٢٦ .

([143]) ينظر : تاج اللغة وصحاح العربيّة (صعد) ٤٩٧/٢ ، واللسان (صعد) ٢٥٢/٣ ، وروح المعاني ٩١/٤ .

([144]) ينظر : شرح التسهيل ٦٧/٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ٣٦٥ وروايته فيه (... به لا تَجِدْ ...).

([145]) ينظر : صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي ١٨٨ .

([146]) المساعد ١٤٠/٣ .

([147]) شرح كتاب سيبويه ٢٥٩/٣.

المصادر والمراجع

. أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ ت٣٦٨هـ، تحـ: طه محمّد الزينيّ ومحمّد عبد المنعم خفاجيّ، مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر ، ط١، ١٩٥٥م.

. أدب الكاتب: أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت٢٧٦هـ، تحـ: محمّد الداليّ ، مؤسسة الرسالة . بيروت.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسيّ ت٧٤٥هـ، تحـ: د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجيّ . القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

. الأزمنة والأمكنة : أبو عليّ أحمد بن محمّد المرزوقيّ ت٤٢١هـ، تحـ: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة . بيروت ،ط١ ، ١٩٩٦م.

. أساس البلاغة : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ت٥٣٨هـ، دار الكتب المصريّة ، ١٩٢٢م.

. أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه : د. رمضان عبد التوّاب ، مجلّة المجمع العلمي العراقي ، مج ٢٤ ، ١٩٧٤م .

. الاشتقاق : أبو بكر محمّد بن الحسن بن دُرَيد ت٣٢١هـ، تحـ: عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل . بيروت، ط١، ١٩٩١م.

. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج ت ٣١٦هـ ، تحـ : د. عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م .

. الأضداد : محمد بن القاسم الأنباريّ ت٣٢٨هـ ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة . صيدا ، بيروت ، ١٩٨٧م .

. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النحّاس ت٣٣٨هـ، تحـ: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب . بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٥م.

. الاقتراح في علو أصول النحو : جلال الدين السيوطيّ ت٩١١هـ ، تحـ: د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية ، ٢٠٠٦م.

. الاكتفاء بما تضمّنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء: أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعيّ الأندلسيّ ت٦٣٤هـ ، تحـ: د. محمّد كمال الدين عزّ الدين عليّ، عالم الكتب . بيروت، ط١ ، ١٩٩٧م.

. أمالي ابن الشجريّ: هبة الله بن علي بن محمد الحسنيّ العلويّ ت٥٤٢هـ، تحـ: د. محمود محمد الطناجيّ، مكتبة الخانجيّ . القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م.

. أمالي المرزوقيّ : أبو عليّ أحمد بن محمّد المرزوقيّ ت٤٢١هـ ، تحـ: د. يحيى وهيب الجبوريّ ، دار الغرب الإسلاميّ . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م.

. الأمالي والنوادر : أبو عليّ إسماعيل بن القاسم القالي ت٣٥٦هـ ، دار الكتب العلميّة . بيروت .
. أميّة بن أبي الصلت شعره وحياته: د. بهجة عبد الغفور الحديثيّ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، ٢٠٠٩م.
. أنساب الأشراف: أحمد بن يحيى البلاذريّ ت٢٧٩هـ ، تحـ: د. سهيل زكّار و د. رياض زركلي، دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباريّ ت٥٧٧هـ، تحـ: د. جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام ت٧٦١هـ، تحـ: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة . صيدا ، بيروت.
. البحر المحيط: محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي ت٧٤٥هـ، تحـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
. تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري ت٣٩٨هـ ، تحـ: أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي . مصر.
. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها: أبو القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر ت٥٧١هـ، تحـ: محبّ الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العَمْرويّ ، دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت ، ١٩٩٥م.
. التبيان في تفسير القرآن : أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ ت٤٦٠هـ ، تحـ: أحمد حبيب قصير العامليّ، إحياء التراث العربي . بيروت .
. التذكرة الحمدونيّة : محمّد بن الحسن ابن حمدون ت٥٦٢هـ، تحـ: إحسان عبّاس وبكر عبّاس، دار صادر . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م.
. التذكرة الفخريّة: الصاحب بهاء الدين المنشئ الأربليّ ت٦٩٢هـ، تحـ: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر . بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ ت٧٤٥هـ، تحـ: د. حسن هنداويّ، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع . بيروت.
. تزيين الأسواق بتفضيل أشواق العشّاق: داود الأنطاكيّ ١٠٠٨هـ، المطبعة الأزهريّة . القاهرة، ط٢، ١٣١٩هـ.

. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: فخر الدين محمّد بن عمر الرازيّ ت٦٠٤هـ، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السّكّريّ: أبو الفتح عثمان بن جنيّ ت٣٩٢هـ، تحـ: أحمد ناجي القيسيّ وآخَرَيْنِ، مطبعة العاني . بغداد، ط١، ١٩٦٢م.

. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ ت٣٧٠هـ، تحـ: عبد السلام محمد هارون وزملائه، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ ت٣١٠هـ، تحـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة، ط١ ، ٢٠٠١م.

. الجامع لأحكام القرآن والمبُيّن لِما تضمنّه من آي الفرقان: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ ت٦٧١هـ، تحـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط١ ، ٢٠٠٦م.

. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي : أبو الفرج المعافى بن زكريّا الجريريّ ت٣٩٠هـ ، تحـ: د. محمد مرسي الخولي و د. إحسان عباس ، عالم الكتب . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ت٣٢١هـ، تحـ: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين . بيروت، ط١، ١٩٨٧م .

. الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المراديّ ت٧٤٩هـ، تحـ: د. فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

. الحجّة للقرّاء السبعة أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو عليّ الحسن بن عبد الغفّار الفارسيّ ت٣٧٧هـ، تحـ: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث . دمشق، ط١، ١٩٩٣م.

. الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت٢٥٥هـ، تحـ: عبد السلام محمّد هارون، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده . القاهرة، ط٢، ١٩٦٥م.

. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ ت١٠٩٣هـ، تحـ: د. محمّد نبيل الطريفيّ و د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م.

. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنيّ ت٣٩٢هـ، تحـ: محمد علي النجّار، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل: تحـ: د. محمود إبراهيم محمّد

الرضوانيّ، وزارة الثقافة والفنون . قطر ، ط١ ، ٢٠١٠م.
. ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب: تحـ: د. نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف مصر ، ط٣ ، ١٩٨٦م.
. ديوان ذي الرّمّة غيلان بن عقبة العدويّ : تحـ: د. عبد القدّوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان . بيروت ، ١٩٨٢م.
. ديوان الشريف الرضيّ : شرح يوسف شكري فرحَات، دار الجيل . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م.
. ديوان العباس بن مرداس السّلميّ : تحـ: د. عبد الله الجبوريّ ، دار الجمهورية . بغداد ، ١٩٦٨م.
. ديوان عروة بن حزام، عروة عفراء : تحـ: أنطوان محسن القوّال ، دار الجيل . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م.
. ديوان كثيّر عزّة : تحـ: د. إحسان عبّاس ، دار الثقافة . بيروت ، ١٩٧١م.
. ديوان المعاني : أبو هلال العسكريّ ت٣٩٥هـ ، تحـ: أحمد سليم غانم، دار الغرب الإسلاميّ . بيروت، ط١ ، ٢٠٠٣م.
. ديوان النجاشيّ الحارثيّ قيس بن عمرو: تحـ: صالح البكاري وآخَرَين، مؤسسة الواهب للطباعة والنشر . بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
. ديوان الهذليّين : الدار القوميّة للطباعة والنشر . القاهرة، ١٩٦٥م.
. ذمّ الخطأ في الشعر : ابن فارس اللغويّ ت٣٩٥هـ ، تحـ: د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجيّ بمصر ، ١٩٨٠م.
. رسالة الغفران : أبو العلاء المعرّيّ ت٤٤٩هـ ، تحـ: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف . مصر ، ط٩ ، ١٩٩٣م.
. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسيّ ت١٢٧٠هـ، دار إحياء التراث العربيّ . بيروت.
. الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ ت٣٢٨هـ، تحـ: د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافيّة . بغداد، ط٢، ١٩٨٩م.
. الزهرة: محمد بن داود الأصفهاني ت٢٩٧هـ، تحـ: د. إبراهيم السامرّائيّ، مطبعة المنار . الأردنّ (الزرقاء)، ط٢، ١٩٨٥م.
. سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جنيّ ت ٣٩٢ هـ ، تحـ: د. حسن هنداويّ ، دار القلم . دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .
. السيرة النبويّة لابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن كثير ت٧٧٤هـ، تحـ: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة . بيروت، ١٩٧٦م.
. السيرة النبويّة لابن هشام: أبو محمّد عبد الملك بن هشام المعافريّ ت٢١٣هـ، تحـ: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل . بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثيّ . مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م .

. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت٦٧٩هـ، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث . القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.

. شرح أبيات الجمل: أبو محمّد عبد الله بن السيد البطليوسيّ ت٥٢١هـ، تحـ: عبد الله الناصير، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة . دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.

. شرح أبيات سيبويه : أبو محمّد يوسف بن المرزبان السيرافيّ ت٣٨٥هـ، تحـ: د. محمّد الريح هاشم، دار الجيل . بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

. شرح أبيات مغني اللبيب : عبد القادر بن عمر البغداديّ ت١٠٩٣هـ، تحـ: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدّقّاق، دار المأمون للتراث . بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨م.

. شرح أشعار الهذليّين : أبو سعيد الحسن بن الحسين السّكّريّ ت٢٧٥هـ، تحـ: عبد الستّار أحمد فرّاج ، مكتبة العروبة . القاهرة ، ١٩٦٥م.

. شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن مالك ت٦٧٢هـ، تحـ: د. عبد الرحمن السيّد و د. محمّد بدويّ المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع . مصر ، ط١ ، ١٩٩٠م.

. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: أبو زكريّا يحيى بن عليّ الخطيب التبريزيّ ت٥٠٢هـ، تحـ: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازيّ . القاهرة.

. شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل الأعلم الشّنتمريّ : د. حنّا نصر الحتّيّ ، دار الكتاب العربي . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

. شرح الرضيّ على الكافية : محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباديّ ت٦٨٦هـ ، تحـ : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس . بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م.

. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : جمال الدين ابن هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ، تحـ: عبد الغني الدقر، الشركة المتّحدة للتوزيع . سوريا، ١٩٨٤م.

. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك، تحـ: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني . بغداد، ١٩٧٧م.

. شرح الكافية الشافية : جمال الدين محمد بن مالك ت٦٧٢هـ، تحـ: د. عبد المنعم أحمد هريديّ ، دار المأمون للتراث.

. شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزميّ ت٦١٧هـ، تحـ: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ . بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

. شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبيّ: تحـ: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر . دمشق، ط٤، ١٩٩٦م.

. شعر الخوارج : د. إحسان عبّاس، دار الثقافة . بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.

. شعر عروة بن أُذَيْنَة : تحـ: د. يحيى الجبوريّ ، دار القلم . الكويت ، ط٢، ١٩٨١م.

. الشعر والشعراء : عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت٢٧٦هـ، تحـ: د. أحمد محمّد شاكر ، دار المعارف بمصر .

. الصاحبيّ في فقه العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ت٣٩٥هـ ، تحـ: د. عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م.

. صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي : د. نعيم سلمان البدريّ ، دار تموز للطباعة والنشر . دمشق ، ط٢ ، ٢٠١١م.

. ضرائر الشعر : ابن عصفور الإشبيليّ عليّ بن مؤمن ت٦٦٩هـ، تحـ: السيّد إبراهيم محمّد ، دار الأندلس . بيروت، ط١ ، ١٩٨٠م.

. طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلّام الجمحيّ ت٢٣١هـ ، تحـ: محمود محمد شاكر ، دار المدنيّ . جدّة ، ١٩٨٠م .

. العقد الفريد : أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسيّ ت٣٢٨هـ ، تحـ: مفيد محمد قميحة و د. عبد المجيد الترحيني ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .

. العمدة في صناعة الشعر ونقده: أبو عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ ت٤٦٣هـ، تحـ: د. النبويّ عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي ت١٧٥ هـ، تحـ :د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائيّ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، ١٩٨٠ . ١٩٨٤م.

. غريب الحديث: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربيّ ت٢٨٥هـ ، تحـ: د. سليمان إبراهيم محمّد العايد ، جامعة أمّ القرى . مكّة المكرّمة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ.

. القسطاس في علم العروض: جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ ت٥٣٨هـ، فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف . بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

. القوافي : أبو يعلى عبد الباقي بن عبد الله التنوخيّ، تحـ: د. محمّد عوني عبد الرءوف، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة بالقاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.

. القياس في اللغة العربيّة: د. محمّد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربيّ . القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.

. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ت١٨٠هـ ، تحـ: عبد السلام محمد

هارون، مكتبة الخانجيّ . القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م .

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ت٥٣٨هـ، تحـ: عادل أحمد عبد الموجود ومحمّد عوض، مكتبة العبيكان . الرياض، ط١، ١٩٩٨م.

. الكشف والبيان (تفسير الثعلبيّ): أبو إسحاق أحمد بن محمّد الثعالبيّ ت٤٢٧هـ، تحـ: أبي محمّد بن عاشور ، دار إحياء التراث العربيّ . بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

. لسان العرب : محمد بن مكرّم ابن منظور ت٧١١ هـ ، دار صادر . بيروت ، ١٩٥٦م.

. لمع الأدلّة : لمع الأدلة في أصول النحو المطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباريّ ت٥٧٧هـ، تحـ: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريّة، ١٩٥٧م.

. مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنّى ت٢١٠هـ، تحـ: د. محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ . القاهرة.

. مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمّد الميدانيّ ت٥١٨هـ ، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل . بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م.

. مجمع البيان في تفسير القرآن : أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ ت٥٤٨هـ ، مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات . بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م.

. المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جنّيّ ت٣٩٢هـ ، تحـ: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء كتب السنة . القاهرة ، ط٢، ٢٠٠٤م .

. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ ت٥٤٦هـ، تحـ: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة . بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

. المحكم والمحيط الأعظم:أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ت٤٥٨هـ، تحـ: د.عبد الحميد هنداويّ، ط١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية . بيروت.

. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطيّ ت٩١١هـ، تحـ: محمّد أحمد جاد المولى بك وآخَرَين، دار التراث . القاهرة، ط٣.

. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل ت٧٦٩هـ، محمّد كامل بركات، دار الفكر . دمشق، ١٩٨٠م.

. معاني القرآن : يحيى بن زياد الفرّاء ت٢٠٧هـ ، تحـ: أحمد يوسف نجاتي وآخَرَيْن، دار عالم الكتب . بيروت ، ط٣، ١٩٨٣م.

. المعاني الكبير في أبيات المعاني: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة

ت٢٧٦هـ، تحـ: سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة . بيروت ، ١٩٥٣م.

. معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ ت٦٢٦هـ، دار صادر . بيروت، ١٩٧٧م.

. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ ت٤٨٧هـ، تحـ: مصطفى السّقّا، عالم الكتب . بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاريّ ت٧٦١هـ، تحـ: د. مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله ، دار الفكر . دمشق ، ط١ ، ١٩٦٤م.

. المفصّل في صنعة الإعراب: جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ ت٥٣٨هـ، تحـ: د. فخر صالح قدّارة، دار عمّار للنشر والتوزيع . عمّان، ط١ ، ٢٠٠٤م.

. المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت٨٥٥هـ، تحـ: د. عليّ محمّد فاخر وآخَرَين ، دار السلام للطباعة والنشر . القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت٢٨٥هـ، تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب . بيروت، ١٩٦٣م.

. الموشّى أو الظرف والظرفاء: أبو الطيّب محمّد بن إسحاق الوشّاء ت٣٢٥هـ ، تحـ: كمال مصطفى ، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، ط٢ ، ١٩٥٣م.

. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطيّ ت٩١١هـ، تحـ: محمد أحمد جاد المولى وآخَرَين، دار التراث . القاهرة، ط٣ ، (د. ت).

. مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس ت٣٩٥هـ، تحـ: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

. نسب قريش: أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيريّ ت٢٣٦هـ ، تحـ: ليفي برونفسال ، دار المعارف . القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٢م.

. الوساطة بين المتنبّي وخصومه: القاضي عليّ بن عبد العزيز الجرجانيّ ت٣٩٢هـ ، تحـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم وعليّ محمّد البجاويّ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ١٩٦٦م.